روابط العادات والتقاليد
في حوض النيل

د. ابتسام محمد أحمد محمد خير أحمد ❖

Abstract:

The research is highlighting the common and shared characteristics of the Nile Basin countries, indicating the deep relations between are among these countries.

The topic is also shedding lights on the major customs and traditions such as marriage, women status and the harmful traditional practices, particularly Female Genital Mutilation. Moreover, the paper also clarifies the plan of actions, and the programmes adopted by these countries, NGOs, U.N. organizations to protect women against these harmful practices which hindered their development and prosperity.

المقدمة :

تتناول هذه الدراسة الروابط والسمات بين دول حوض النيل كما تسعى هذه الدراسة لاستجلاء دور مياه النيل في صياغة علاقات دول حوض النيل. وتهدف إلى معرفة القدر الذي تسهم به مياه النيل فى صياغة العلاقات المصرية السودانية خاصة وان مصر هي هبه النيل وأن السودان هو العمق الاستراتيجي لها، مع العلم بأن مياه النيل مهما كان دورها فليس هى الشيء الوحيد المؤثر في صياغة العلاقات بين دول الحوض، فهناك عوامل تؤثر بشكل أو بآخر مثل القبائل المتداخلة وترسيم الحدود وتصدير الثروات، واللجوء والعلاقات الثقافية والاقتصادية وتتناول هذه الدراسة العلاقات الأزلية التى تربط بين مصر والسودان ودول حوض النيل حيث يمثل نهر النيل من المنبع إلى المصب رمز تلك الرابطة وكل ما يرتبط بحراك المجتمع من سياسة وتنمية واتصال وتواصل وعادات وتقاليد، فالعالم الأفريقي تربط بينه مجموعة من الروابط والعادات والتقاليد المتشابهة خاصة بين السودان ومصر وتركز هذه الدراسة على العادات والتقاليد الضارة في دول حوض النيل مثل عادة ختان الإناث وعادات وتقاليد الزواج في دول حوض النيل ويركز على العادات والتقاليد المشتركة بينهما من خلال العلاقات التى تربط بين دول شرق أفريقيا السودان ومصر ويوغندا

❖ أستاذ مساعد - معهد صحة وتنمية المرأة والطفل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

وإثيوبيا والروابط الأزلية التى تربط بين هذه الدول والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تتشابه فيها شعوب هذه الدول خاصة السودان ومصر مثل عادة الختان الفرعوني والتي انتقلت من مصر الفرعونية عبر الأجيال المختلفة ووصلت إلى السودان وإثيوبيا حيث تمارس هذه العادة الضارة صحياً حتى اليوم رغم محاربة الكثيرين لها إلا انها لم تنته من المجتمع السوداني وبقية مجتمعات دول شرق أفريقيا وكذلك هناك عادات مرتبطة بالعادات والتقاليد المرتبطة بالمآتم وغيرها من العادات والتقاليد الاجتماعية الأخرى المرتبطة بشعوب حوض النيل.

وقد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كأحد المناهج الهامة في الدراسات الاجتماعية في مثل هذا النوع من الدراسات حيث تحتاج هذه المجتمعات إلى تحليل أوضاعها الاجتماعية والوصول إلى حلول ومعالجات للأوضاع الاجتماعية غير المواكبة للتطور في المجتمعات كما اعتمدت في هذه الدراسة في جمع المادة النظرية على المراجع والكتب والدوريات الاجتماعية المختلفة التي تناولت عادات وتقاليد مثل هذه المجتمعات في نقل المعلومة المكتوبة عن هذه العادات والتقاليد وعن العلاقات والروابط الأزلية بين شعبي حوض النيل مصر والسودان وبين شعبي حوض النيل وبين بقية دول حوض النيل.

وتحتوي هذه الدراسة على عدد من الفصول حيث يتناول الفصل الأول الروابط المشتركة بين دول حوض النيل أما الفصل الثاني يتناول العادات والتقاليد الضارة في هذه الدول والفصل الثالث يتناول العادات والتقاليد في الأفراح (الزواج) المشتركة بين دول حوض النيل، الفصل الرابع يتناول التدابير والمعالجات التي وضعت من الخبراء والمتخصصين لمعالجة العادات الضارة في هذه المجتمعات أما الفصل الخامس يحلل نتائج الدراسة.

من خلال إبراز المعالجات والحلول التي توصلت إليها الباحثة من خلال دراسة السمات والمميزات الأساسية التي تميز دول حوض النيل عن غيرها من الدول الأفريقية الأخرى التى تبعد عن حوض النيل ومن خلال معالجة الخصائص المشتركة والروابط التى تربط بين دول حوض النيل وما طرأ عليها من تغيير بسبب المشكلات السياسية والاقتصادية التي عانت منها دول حوض النيل توصلت الدراسة إلى نتائج بصدد القضاء على العادات الضارة التي تمارسها العديد من دول حوض النيل وعادات الزواج التى شكلت عبئاً ثقيلاً على العديد من الأسر في دول الحوض. وفى نهاية الدراسة تم الوصول إلى توصيات هامة لمعالجة العديد من مشكلات دول الحوض.

الروابط المشتركة بين دول حوض النيل

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم بعد المسيسبي، يخترق عشر دول أفريقية. ويعبر تقريباً كل النطاقات المناخية والعشبية حتى انه يعبر جانباً من الصحراء الكبرى في كل من مصر والسودان. ويتميز نهر النيل بخاصية أخرى هي أنه النهر الوحيد في أفريقيا الذي ينبع من الجنوب ويتجه صوب الشمال ويشكل النيل الأزرق عند لقائه في الخرطوم بالنيل الأبيض نهر النيل ويبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلومتر٢ وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كيلو متر٢ ويمتد على أراضي عشر دول هي زائير، بوروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، السودان، ومصر باعتبارها دولة المصب النهائي وتمثل هذه الدول دول حوض النيل.

ويمكن القول بأن نهر النيل نهر دولي ويوجد أول منبع للنهر في كاجيرا Kagera في بوروندي ويمتد حتى يصل بحيرة فكتوريا. ويطلق عليه هنا اسم كاجيرا وهو يشمل نهري كاجيرا ولوفيرونزا ويتواصل امتداد النهر من بحيرة فكتوريا، حيث يحمل نيل فكتوريا حتى بحيرة البرت في أوغندا ويشمل هذا المجرى شلالات ريبون ومن بحيرة البرت يمتد النهر حاملا اسم نيل البرت حتى يدخل السودان ويواصل امتداده حاملاً اسم بحر الجبل حتى مدينة ملكال بالسودان. وهنا يلتقي بالنهر ثلاثة روافد هامة هى بحر الغزال وبحر العرب في السودان ونهر السوباط في إثيوبيا، ويستمر النهر حاملاً اسم نهر النيل (١).

ويلتقى النيل شمالاً بمدينة الخرطوم عند مدينة عطبرة بالسودان بنهر عطبرة وهو نهر مشترك مع إثيوبيا واريتريا ويأتي من الهضبة الإثيوبية ويستمر النيل الذي اتخذ هذا الاسم بعد التقاء نهري النيل الأزرق والأبيض شمالاً حتى مدينة القاهرة، يتفرع عندها إلى فرعى رشيد ودمياط.

وتعتبر إثيوبيا الدولة الأهم التي تنبع روافد النيل منها وهي النيل الأزرق ونهر عطبرة وروافدهما، بالإضافة إلى نهر السوباط الذي يلتقي بالنيل الأبيض في جنوب السودان وتساهم مياههما بحوالى ٨٦٪ من ايراد النهر بأكمله.

ويمتد نهر النيل ليغطي نصف القاهرة الشمالي، ويجري من خط عرض ٤ جنوباً إلى خط عرض ٣١ و٣٠ شمالاً، وتختلف مساحة الدول التي يجري فيها النيل فمنها الدول الأكبر مساحة مثل السودان وزائير وإثيوبيا ومنها الدول الأصغر مساحة والتي يطلق عليها Buffer States مثل رواندا وبورندي واريتريا حيث تعتبر هذه الدول صغيرة المساحة والبعض الأخر مساحته متوسطة مثل

يوغندا وكينيا ومصر وتنزانيا، اما الدول الأكبر مساحة هي السودان وتليها مصر.

وتربط بين كل هذه الدول التى يطلق عليها حوض النيل روابط وعادات وتقاليد مشتركة خاصة بين مصر والسودان وبين إثيوبيا والسودان وبين زائير وكينيا وتنزانيا.

تعتبر مصر والسودان وإثيوبيا ويوغندا وكينيا وتنزانيا هي دول حوض النيل وتربط هذه الدول الكثير من السمات المشتركة لوجود هذه الرابطة بينها وتتميز عن بعضها البعض في سمات أخرى، ويشكل السودان البعد الأوسع لحوض النيل وهو المستفيد الأول من وجود الأنهار والفروع التي تتحدر داخل السودان من كافة الاتجاهات.

فمن الهضبة الإثيوبية يأتي النيل الأزرق من بحيرة تانا ليدخل السودان ويلتقي بالنيل الأبيض في الخرطوم ليكونا ملتقى النيلين وهنالك فروع أخرى وروافد تصب في نهر النيل، بطريقة غير مباشرة نذكر منها نهر السوباط ونهر عطبرة ونهر القاش، وبعضها يكون نشاطه موسميا في الخريف. أما من ناحية يوغندا فان بحر الجبل يدخل إلى الإقليم الجنوبي ليكون النيل الأبيض وهو ينبع من البحيرة العظيمة بحيرة فكتوريا التي تلاصقها حدود يوغندا وكينيا أيضا، وهنالك روافد بحر الجبل وبحر الغزال التى تلتقي في بانتيو وهي كلها من مكونات النيل الأبيض. معظم هذه الفروع تجري في الأراضي السودانية لتتجه إلى النيل بعد السد العالي.

رغم أن هناك سمة اجتماعية وقبلية تميز الحدود الدولية لدول حوض النيل حيث أن بعض القبائل لها علاقة بالقبائل الأخرى التي تقع في المناطق الحدودية فنجد في إثيوبيا بعض القبائل النيلية، وهي في الأصل تنتمي إلى القبائل النيلية بجنوب السودان.

وهناك دول مثل إثيوبيا واريتريا لها روابط قوية وخلفية حضارية واحدة، ولقد تميزت الحدود السودانية بين الدول الأخرى بالتعدد، فمن ناحية الشمال نجد العلاقات الخاصة التى تربط السودان بمصر منذ قرون عديدة وهي أكثر العلاقات تميزاً، وهنالك سمات حضارية وثقافية ودينية تجعل البلدين يحرصان على متانة العلاقة التاريخية بينهما . . . ووقوفا مع مصر تنازل السودان عن مدينة تاريخية عظيمة عند قيام السد العالي وهذه هي ثاني مدينة في العالم تزال من موقعها كما حدث فى البرازيل.

هنالك اتفاقيات تربط بين هذه الدول فنجد إنها ما عدا مصر عضو فى

منظمة الايقاد والتي كان لها دور كبير فى تفاكر دول المنطقة في المصالح المشتركة التي تربط بين هذه الدول ومناقشة قضايا المنطقة ولعل مشكلة جنوب السودان وجدت دعماً كبيرا من دول الايقاد التي شجعت الأطراف المعنية باللجوء إلى الحوار والتفاهم من أجل الوصول إلى السلام الذي سيكون له مردود ايجابي على السودان وعلى بعض الدول المجاورة، وللسودان مكانه المتميز حيث أنه مجاور للعديد من الدول خاصة دول حوض النيل التى تأتي مياهها من تلك الدول كما ذكرنا أعلاه.

وتتميز دول حوض النيل، بأن بعضاً منها يعتبر دول عربية والبعض الآخر يقع في طائفة الدول العربية الأفريقية إذ أن قارة أفريقيا والتي تغطي الجزء الأكبر من الوطن العربي الكبير من أكبر القارات والجزء الأفريقي من الوطن العربي يفوق الجزء الآسيوي من ناحية المساحة والسكان، وتبلغ مساحته ٦٧٪ وسكانه حوالي ٧٥٪ من جملة مساحة وسكان العالم العربي كله كما أن السكان العرب يبلغون ٣٦٪ من مجموع سكان أفريقيا.

وهناك عدة روابط تربط السودان بالدول الأفريقية غير العربية، من أهم هذه الروابط صلة الجوار بالإضافة إلى حوض النيل، وهذه الدول هي، يوغندا وإثيوبيا وكينيا ويوغندا والكنغو وأفريقيا الوسطي وتشاد.

وهنالك رباط سلالى تاريخي ثقافي وحضاري يربط هذه الدول. وقد وضع الاستعمار سدا بين هذه الدول وبين السودان سرعان ما تحطم بعد ان نال السودان حريته ولا سيما بعد ثورة مايو.

وتربطنا بهذه الدول أيضا وبقية القارة الأفريقية منظمة الوحدة الأفريقية والتي يوجد مقرها في أديس أبابا، كما يربطنا بها واجب التعاون لحل المشاكل التى خلفها الاستعمار فى البلدان الأفريقية من فقر وجهل ومرض

ويتميز السودان بسمات مميزة تميزه عن بقية دول حوض النيل، وهو يتميز بخلفيته العربية الأفريقية بما يؤهله لدور الريادة والقيادة في المحافل الدولية للاتحاد الأفريقي مع تلك الدول ومع مصر فى جامعة الدول العربية، ولذلك فإن للسودان دوره الحضاري المتميز خاصة بعد أن بدأ امتلاك مقومات التقدم الاقتصادي والتفعيل الكبير الذي يؤهله كهدف للاستثمار للعديد من الدول.

رغم تنوع تلك العلاقات والسمات المشتركة فان دول حوض النيل بدأت تعد نفسها ليكون لها رأي ونصيب فى برامج مياه النيل، حيث طالب البعض إعادة النظر فى اتفاقية مياه النيل القديمة، حيث أن احتياجات الدول قد زادت مع

الزيادة السكانية والتطلع إلى التوسع الزراعي وإلى استخدام المياه كمصدر للطاقة الكهربائية. ومعلوم أن في الألفية الثالثة ستكون مشكلة المياه هي مشكلة القرن مما جعل دول حوض النيل تنادي من أجل وضع تصور جديد لمياه النيل والاستفادة منه كمصدر للري والطاقة، ويتوقع ان تكون هنالك نزاعات فى شأن المياه وقد بدأت الروابط في شأن المياه بين دول الحوض منذ سنين عديدة وقد تجسد التعاون بين دول حوض النيل فى دعوة مصر والتي كانت تعتبر الدعوة الأولى لجمع شمل دول الحوض فى كيان أطلق عليه (الاندوجو)، وتم عقد أول اجتماع له فى الخرطوم بين الثاني والرابع من نوفمبر ١٩٨٣م، وقد هدف الاجتماع لان يكون نهر النيل الذي يعتبر القاسم المشترك لجميع دول الحوض سبباً وحافزا للتكامل الاقتصادي بينها، وليس مجالا للتنافر والصراع والتنافس على موارد المياه. وتستطيع هذه الدول من خلال هذا التعاون والتعامل التغلب على مشكلة نقص المياه، واستغلال نهر النيل الاستغلال الأمثل لصالح الجميع وليس لصالح أحد دون الآخر (٢).

ويرجع ترشيح الباحثين السودان ومصر بأن يصبح نهر النيل ومشكلات المياه المتعلقة به مصدرا للتقارب بينهما، لأهمية مياه النيل لديهما بالمقارنة مع دول الحوض الأخرى، فالدولتان يحتاجان لمياه النيل لتوسع الرقعة الزراعية المروية وتوليد الطاقة الكهربائية علاوة على الاستخدامات، أما الدول الأخرى بالحوض فهي اقل حاجة نسبة لاعتمادها على نمط الزراعة المطرية التقليدية، بالمقارنة مع كل من السودان ومصر واللذان يمكن اعتبار نظمهما الزراعية أكثر تطورا، بالإضافة إلى مصادر المياه الأفقية التي ترد إلى هذه الدول من الأمطار سواء في المناطق الاستوائية أو على الهضاب الإثيوبية في حين لا توجد هذه المصادر في مصر ولا فى السودان.

ولقد شهدت العديد من دول حوض النيل توترات فى علاقاتها الخارجية يمكن ردها لرغبتها فى تأمين حاجاتها فى المياه، فالشواهد التاريخية تدل على أن العلاقات السودانية المصرية ظلت متماسكة طوال عهد الرئيس أنور السادات، ولم تتأثر حتى باتفاقيات كامب ديفيد والتى تسببت فى مقاطعة جميع العرب لها غير أن حكومة السودان قد اتخذت فيما بعد موقفا معارضا عندما صرح الرئيس انور السادات بتزويد الكيان الصهيوني بمياه النيل، وقد أكدت حكومة السودان بأن مياه النيل أمر يخص دول الحوض وحدها وليس لاسرائيل دخل فيها.

كذلك رفضت إثيوبيا نفس الشيء وتقدمت بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية احتجاجا على تصريح السادات عن عزمه تنفيذ مشروع زمزم الجديد الرامي

لتزويد إسرائيل بمياه النيل، وقد شهدت فترة حكم الكولونيل منقستو فى إثيوبيا عداءً شديداً لمصر بزعم أن مصر تطمع فى السيطرة على منابع النيل واستمر هذا الشعور المعادى لمصر حتى الحكومة القائمة الآن والتي أشارت إلى الزيادة التي تقدم بها ملس زيناوي لمصر عام ١٩٩٤م حيث صرح بان مصر لا تحترم حقوق إثيوبيا في مياه النيل حيث ينظر صناع القرار الخارجي فى مصر إلى هذه القضية باعتبار أن بعض الدول باتت تستخدم المياه كأداة لتحقيق بعض الأهداف السياسية بغض النظر عن حاجتها لهذه المياه فإثيوبيا ويوغندا وكينيا وزائير وتنزانيا ورواندا واريتريا ليست في حاجة ماسة للمياه الآن، ورغم ذلك فإنها بشكل أو بآخر تسعى لتحقيق بعض المكاسب السياسية في عملية تقسيم مياه النيل (٣).

أما روابط العلاقات السياسية بين دول حوض النيل فان المتتبع لهذه العلاقات بين مصر والسودان يلحظ بروز مشكلة حلايب فى أوقات تردى العلاقات بين البلدين، فقد برزت هذه المشكلة عام ١٩٥٨ إبان حكم عبدالله خليل وظهرت ثانية فى عام ١٩٩٩م فى عهد ثورة الإنقاذ الوطني، وبالنظر إلى مساحة مثلث حلايب والثروات التى يمكن استخراجها منها لا ترقى لهذه الأهمية البالغة التي تؤدى إلى إفساد علاقات دولتين جارتين، فالدولتين ترى كل منهما الأخرى العمق الاستراتيجي للثانية. فالسودان يمكن أن يحل مشكلة مصر الديمقرافية فى أراضي أكثر خصوبة توفيراً لمصادر المياه وقد عرض هذا الأمر مرارا على مصر.

أما عن العلاقة السياسية بين مصر وإثيوبيا فهى علاقة أهم سماتها الخصومة والعداء مع تخلل فترة صداقة وتقارب قصيرة بالرغم من أن البلدين لا تربطهما حدود مشتركة تؤدى إلى إثارة العديد من المشكلات التي أشارت إليها الدراسة.

أما بقية دول حوض النيل فإن الروابط السياسية بينها قوية ولا تشوب العلاقات مشاكل سياسية.

ويعتبر السودان ومصر من أكبر دول حوض النيل، فهما ينتميان إلى محور وادي النيل فى اطار الجامعة العربية ومجموعة شمال أفريقيا في منظومة الأمم المتحدة، بينما لا يشترك السودان مع كل من إثيوبيا ويوغندا، هذا يؤكد بأن هناك توجس من التقارب السياسي بين مصر والسودان، ويمكن القول بأن هناك غموض فى عامل صناعة القرار الخارجي، وبخاصة بين مصر والسودان إلا أن عامل ندرة المياه قد يبرز بشكل أكثر إلحاحا من غيره من العوامل الموضحة للغموض، ويمكن التدليل على دخول المياه كعامل مؤثر فى اتخاذ القرارات

الخارجية بالنظر إلى التقارير والدراسات الاستراتيجية التي تشير إلى ازدياد تفاقم أزمة المياه فى العالم. وإذا كان العالم يعاني من ندرة المياه فبالطبع ان تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأنهار تكون هي الأكثر معاناة الأمر الذي يحتم السعي لإيجاد حلول لهذه المشكلة من اجل علاقات مستقرة وعالم خالٍ من الحروب.

العادات والتقاليد الضارة في دول حوض النيل

تنتشر في كل أمة من الأمم مجموعة من العادات والتقاليد يزاولها الأفراد في كل وقت كأمر طبيعي سهل وميسور لا يمكن أن يكون مجالا للبحث والمناقشة وشأننا فى دول حوض النيل شأن باقي الأمم والشعوب. نحن نجد أنفسنا محاطين بطائفة من العادات نراها ونلمسها فى كل يوم منبثة بين طبقات مختلفة من الأمم هي السواد الأعظم من أهل هذه البلاد والدول بحيث أصبحت هذه العادات والمعتقدات دستوراً عند العامة في المدن وجميع أهالي القرى من الفلاحين والمزارعين.

هذه العادات والتقاليد تترفع عنها تلك الأقلية من المتعلمين فى هذه الدول فيصفونها بالخرافات، وإذا ترفقوا فى الوصف والتعبير سموها بعلم الركة وهم يعنون بذلك فن الترهات والأباطيل والخزعبلات.

ولكن هل جشم أحد هؤلاء المتعلمين نفسه فبحث عن أصل هذه العادات والتقاليد والخرافات والمعتقدات بحثاً علمياً وردها جميعاً إلى أصولها القديمة طبقاً لقواعد علم (الفلكلور).

لا يوجد شعب فى العالم لا يحافظ على عاداته وتقاليده غير أن هناك شعوبا أشد محافظة على تقاليدها وعاداتها، من بين هذه الشعوب شعوب حوض النيل فقد مرت على دول الحوض وخاصة مصر أدوار مختلفة من التاريخ غيرت لغة البلاد ودينها عدة مرات ولكن الغزوات التى توالت على مصر لم تستطع أن تغير شيئاً مما ورثه الشعب من التقاليد والمظاهر وقد يكون من المحتمل أن ألوف اليونانيين والعرب الذين استقروا فى البلاد قد تمكنوا من إحداث أثر ضعيف في المدن الكبيرة التى استقروا فيها مجتمعين، ولكن باقى البلاد التى تشمل آلاف القرى والدساتير بقيت محافظة على معتقداتها الثابتة وتقاليدها القديمة محافظة على مصريتها الثابتة وتقاليدها القديمة دون أن يعتورها نقص أو تأثير. فالفلاح الحالي لا يزال يشبه أجداده الذين عاشوا منذ آلاف السنين تمام المشابهة مع فارق بسيط هو أن الفلاح الحالي قد أصبح يتكلم اللغة العربية ويدين

بالإسلام والمسيحية وملامحه وطريقة معيشته وأدوات الزراعة التى يستعملها والمنازل التى يسكنها والعادات التي يزاولها والتقاليد التى يسير عليها، فهى مصرية فرعونية فى روحها وشكلها، فما زال الفلاح يعيش هو وماشيته فى منازل من اللبن كما يعيش الفلاح فى العصر الفرعوني وكذلك الفلاح فى كل دول شرق أفريقيا ما زال يستعمل فى فلاحة الأرض نفس المحراث والمنجل والمذارة وغيرها من أدوات الزراعة التى كان يستعملها أجداده الأقدمون، ومازال يروى أرضه بنفس الشادوف الذي كان يروى الفلاح القديم أرضه به، فإذا جمع محصوله من الحبوب وضعه فى صوامع من الطين يقيمها بنفسه فوق منزله، كما كان يفعل الفلاح القديم تماماً. ومازال هذا الفلاح الذى نراه اليوم خير خلف لسلفه العظيم فى صبر وجلد يعمل فى حقله طوال ليله ويكد طوال نهاره دون أن يدركه كلل أو ملل. وهو وسط فقره يستعين عليه بروح المرح والدعابة ومازالت السلال والمقاطف (الزكائب) التي تعرف (بالشنق) والحبال بل الأنوال التي يستعملها فى نسيجه، وكذا المغازل هي نفسها أدوات سلفه العظيم فهذا الفلاح الذي وصفناه فى دول حوض النيل هو الذي حافظ على ماورثه من تقاليد وعادات ظل يتلقفها من أسلافه، وينقلها وديعة إلى خلفائه جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن حتى وصلت الينا فى صور مختلفة من المعتقدات والتقاليد والعادات التى نطلق الآن عليها اسم علم (الركة) ويوجد من هذه العادات والتقاليد عادات وتقاليد ضارة بالمجتمع والأسرة وتنتشر هذه العادات مثل العادات والتقاليد الحميدة فى كل دول حوض النيل وفى المجتمعات العربية الأخرى كاليمن وليبيا كما انتشرت فى دول الحوض السودان ومصر وإثيوبيا واريتريا وغيرها من دول شرق أفريقيا، ومن أهم هذه العادات وأكثرها انتشارا عادة الختان (ختان الإناث) بالإضافة إلى عادات أخرى منتشرة فى هذه الدول غير أن هذه العادات الأخرى لا تشكل ظاهرة أو مشكلة صحية خطيرة مثل عادة ختان الإناث (الطهارة) والتي سوف تركزالدراسة عليها.

الأصول التاريخية لعادة ختان الإناث :

هنالك شح حول الدراسات التي تتحدث عن أصول وتاريخية هذه العادة وذلك لأن أغلب البيانات حولها تتميز بالمغالطة والتباين. لكن من المؤكد ان هذه العادة قديمة قدم الأهرامات فى مصر والسودان وبالطبع فهى سابقة لليهودية والإسلام والمسيحية.

ولقد جاءت بها إلى الوجود أفكار جاهلية وفلسفية متخلفة فى نظرتها إلى المرأة كإنسان. ويرجع تاريخ الختان إلى الأحباش والمصريين القدماء. وكان هدف

الختان الأول والأخير هو الإقلال من رغبة المرأة فى ممارسة الجنس بإزالة الأجزاء الحساسة من جهازها التناسلي وقفل المهبل، ووضع الأجسام الغريبة بداخله فقد كانت هذه هي الوسيلة المعتمدة للحفاظ على عفة النساء فى عهود الجاهلية والتخلف، وغياب الدين والوازع والضمير، وقبل نشاة الرسالات السماوية. . أما بعد الإيمان والنور فقد زالت الأسباب. . وجاء القرآن الكريم خالياً من أي إشارة لهذه الممارسة الجاهلية ولقد قال الله تعالى (لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم) سورة التين.

الجوانب الثقافية والاجتماعية المتعلقة بختان الإناث :

الثقافة من العوامل المسئولة عن تكوين الصفات الاجتماعية المكتسبة والتى يكتسبها الفرد من خلال العلاقات الاجتماعية والتنشئة وذلك ما يعرف بمفهوم النوع الاجتماعي " الجندر"، فالنوع الاجتماعي الجندر يعنى الأدوار والسلوكيات والمسئوليات والحقوق والواجبات التى يحددها المجتمع للمرأة والرجل معاً حسب الإطار الثقافي والسياسي والاقتصادي فى زمان ومكان محددين، فالمجتمع إذن يحدد عدد من المميزات على أنها خاصة بالمرأة وعدد من الأنشطة على أنها ملائمة للرجل أو ملائمة للمرأة. والشرعية لممارسة ختان الإناث تعززها الصفات المرسومة للرجل والمرأة في المجتمع. فالمرأة هى شرف الأسرة والرجل، وهى منجبة الأطفال ومربيتهم والزوجة العفيفة والجميلة. والرجل هو المسيطر، المعيل، حامي الأسرة إلى غيرها من الصفات. فنجد أن ختان الإناث يمارس لحفظ عفة المرأة، ببتر الأجزاء الحساسة من جهاز المرأة التناسلي حتى تفقد رغبتها فى الإشباع الجنسي ويعتقدون أن فى ذلك حماية للعذرية وحفظاً للشرف، جاهلين بأن الجنس حاجة بيولوجية أساسية للإنسان جعلها الله من أجل التكاثر والتوالد وأن إزالة الأجزاء لا تقضى على الرغبة ولا تقلل من الدافع. ويمارس الختان كنظافة، فوجود " البظر" وملحقاته يعتقدون أنها تؤدي للإتساخ والروائح الكريهة وبالتالي تكون النظافة بالتخلص منها بالقطع بدلا من صيانتها أسوة بغيرها من الأجزاء المعرضة لنفس الظروف.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ختان الإناث يتيح نمو البكتيريا وأكثر من ذلك الخطر الذي قد يحدثه تكوين السقما حوالي البظر عند النساء المهملات. إذاً فإن النظافة هى التي يجب أن نهتم بها بدلاً من بتر الأجزاء والتخلص منها للأبد. ومن ضمن الأفكار أن الختان وقطع ما يسمونه خطأ بالزوائد فيه جمال يمتع العين. وقد أشار لذلك البروفسير كندي فى بحثه فى منطقة النوبة.

أيضا هناك قناعة فى أذهان بعض الناس بأن البنت غير المختونة تقل فرصتها فى الزواج. تأتى هذه القناعة من الصورة التقليدية السائدة المرسومة للفتاة وإلى عدم المعرفة بأن هنالك اتجاهاً للزواج بالفتاة غير المختونة. لذا فإن تحديد استراتيجيات محاربة ختان الإناث يتطلب معرفة الأسباب الثقافية والاجتماعية لممارسة العادة.

انتشار عادة ختان الإناث :

انتشرت عادة ختان الإناث فى أماكن كثيرة جداً بعيدة عن بلاد الفراعنة، تمارس هذه العادة فى عدة دول أفريقية كالصومال، يوغندا، كينيا، ، الكنغو، إثيوبيا وجنوب روسيا واستراليا، وأمريكا الجنوبية وان الدراسات والإحصائيات أوضحت ان هذه العادة تمارس فى ثماني وعشرين دولة أفريقية وفى بعض دول الخليج العربي وفى آسيا وأوربا وأمريكا خاصة بين اللاجئين من البلدان التي تمارس فيها هذه العادة مثل بعض دول أفريقيا وجنوب غرب آسيا.

وفى أفريقيا يقدر أن أكثر من مائة وثلاثين مليون فتاة تم ختانهن وعالمياً يصل المعدل ما بين ١٠- ١٣٢ مليون فتاة حاليا تم ختانهن حيث يتم إجراء العملية على حوالي ثلاثة ملايين فتاة سنوياً.

وفى السودان يبين المسح الديمغرافى والصحي (١٩٨٩/١٩٩٠) ان المعدل الكلى لانتشار عادة الختان هو (٨٩,٢٪) لوحظت نسب الانتشار المنخفضة في دار فور ٦٥,٣٪ والأقاليم الشرقية ٨٦,٥٪ وأعلى نسبة كانت في الإقليم الشمالي (٩٨,٧٪) والخرطوم (٩٦,١٪) (٤).

عادات وتقاليد الزواج في دول حوض النيل

تلعب العادات والتقاليد دوراً كبيراً وهاماً فى طقوس ومراسيم الزواج فى كل المجتمعات الأفريقية والمجتمعات العربية وهنالك مجموعة من العادات والتقاليد المتشابهة التي تمارس فى كل الدول الأفريقية على حد سواء.

من هذه العادات والتقاليد ما يمارس فى حالات الزواج ومنها ما يمارس فى المناسبات الاجتماعية الأخرى.

إن العادات المصاحبة لظاهرة الزواج فى المجتمع الأفريقي وبالتحديد فى دول حوض النيل عادات منها ما يعتبر مؤشراً على علاقة اقتصادية ومنها ما يخدم وظائف ترتبط بالإطار القرابي والثقافي القائم.

ولقد كان من المأمول أن يلعب التغير الاجتماعي والثقافي فى المجتمع دوراً فى تغيير بعض مظاهر العادات والتقاليد، إلا أن انتقال الأفراد فجائياً من المجتمعات

التقليدية إلى المدن وارتفاع المستوى المادي للأفراد وغياب الوعي بينهم، ومحاولة البعض محاكاة البعض الآخر أدى إلى انتكاس الوظيفة الفعلية للتغير الاجتماعي والثقافي فبدلاً من أن تحد من بعض العادات والتقاليد القديمة نجد ازديادها بذخا وتقنياً فى الإسراف بل واختفت صور التعاون التي كانت تتم بين أفراد المجتمع المتمثلة فى المساعدة التي تقدم من أفراد العائلة إلى العائلة التى لديها زواج أو أي مناسبة اجتماعية أخرى.

أدت عمليات التنمية فى كافة المجتمعات إلى نهضة ورواج اقتصادي ملموس فى السنوات الأخيرة. . وكان من أهم أثاره ارتفاع مستويات الدخل والمعيشة، وقد ارتبط هذا بارتفاع مستويات الطموح لدى الأفراد وارتفاع قدرتهم الشرائية وازدياد إقبالهم على الكماليات والسلع المرفهة وغيرها من مظاهر الترف التي أصبحت يوماً بعد يوم تمثل ضروريات أساسية لكل أسرة، وقد انعكس هذا على ارتفاع تكاليف الزواج أمام الرجل، وتمثل ذلك فى تغير مستويات الإنفاق وتغير النظرة إلى ما هو ضروري وكمالي فى ذهن أفراد المجتمع ليضيف هذا العامل بعداً آخر من أبعاد المشكلة. مشكلة سيادة بعض العادات والتقاليد فى المجتمعات ليضيف هذا العامل بعدا آخر من أبعاد مشكلة الزواج وصعوبة إجراءاته ومراسيمه ويزيدها تفاقما.

كذلك هناك عنصر المباهاة والتفاخر فى إعداد بيت الزوجية، مما يثقل كاهل الشباب المقدم على الزواج أو أسرة الفتاة (٥).

فالمشكلة تتمثل فى العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج والتي تتفاقم وتزيد يوما بعد يوم فى كل المجتمعات الأفريقية والعربية.

عادات وتقاليد الزواج فى دول حوض النيل :

هنالك العديد من عادات وتقاليد الزواج فى دول حوض النيل المتشابهة وهي :

(١) عادات وتقاليد الزواج فى الحبشة :

يعيش المسلمون فى ولاية هرر الشمالية فى إثيوبيا، وهم أهل كد وهم وإن كانوا لا يدركون تعاليم دينهم الصحيحة يراعونها على كل حال ولا يأكلون لحم البقر حيث يسمونه خنزير النهر فلا يأكلون لحمه لتحريم الخنزير عليهم لأنهم مسلمون ويستعملون مع الفتيات فى حالة الزواج طريقة خاصة اخترعوها أو انتقلت إليهم لوجودها فى المجرى الأوسط من النيل الأبيض.. وهذه الطريقة هى الأشد فعلاً من نطاق الطهر عند الصليبيين، فنجد الشاب يلبس فتاته سبائب الخيل لتكون بكراً يوم الزواج، فهم يغارون على فتياتهم لذلك يلجأون

إلى هذه الوسيلة مع زوجاتهم إذا سافروا، وهى وسيلة أرخص من حراستهن بالخصيان (الخدم) لما يكلفه الخصيان من أجر عال.

(٢) عادات وتقاليد الزواج فى اريتريا وكينيا ويوغندا ودول حوض النيل الأخرى :

فى الحبشة وفى اريتريا وكينيا ويوغندا لا تزال تعيش الأسر تحت أنظمة وتقاليد القرون الوسطي ولا تزال تؤمن بالأساطير عند الزواج حيث يضع الشاب عند الزواج خاتم نحاس أو فضة على يد زوجته ويقومون بحلق شعر رأس الزوجة فلا يبقى منه سوى خصلة فى منتصف الرأس - كالعرف.

أما فى العصور الحديثة فقد تغيرت بعض هذه التقاليد وأصبح الزوج يقدم خاتم من الذهب وتلاشت ظاهرة حلق شعر الزوجة. وقد كان ذلك فى الماضي يشوه جمال المرأة الحبشية والاريترية ويصيبها بالتعب ويخفى وسامتها وأصبحت الآن تتنظف وتبرز جمالها.

وللزواج فى دول حوض النيل عادات طريفة منها عندما يوافق أهل المحبين على زواجهما يقوم العريس مع أصدقائه بخطف العروس ونقلها إلى تكولة حيث تبقى شهراً بحراسة أهل العريس الذين يغسلونها كل صباح بالحليب، استسقاء للخصب. طوال هذه المدة تتوالى احتفالات الشباب خارج التكول. وتتولى الرقص بقايا القرية فيما يشرب الآخرون ويغنون، فى نهاية الحفلة يذهب العريس إلى أم العروس ويشترى حقه فى ابنتها ببقرة أو بقرتين تدفع (كمهر) لأهل العروس وذلك حسب إمكانيته وتقبل والدة العروس الثمن أو الهدية ويتم الزواج والحماة ربما عند الماريا وأكيد عند سائر قبائل البقوس وبقية القبائل الحبشية تتجاهل صهرها إذا رأته صدفة لأنه من المفروض أن لا تظهر أمامه بعد زواج ابنتها.

وتتشابه دول حوض النيل فى هذه العادات والتقاليد فى كل دول الحوض الحبشة والسودان واريتريا وكينيا فى دفع المهر بالأبقار وخجل الحماة من زوج ابنتها وعدم ظهورها أمامه (٦).

وفى جمهورية مصر العربية توجد عادات تتشابه مع عادات الزواج فى السودان فمن عادات المصريين والسودانيين فى الزواج الإسراف فى الولائم والأفراح حيث تستمر مراسم الزواج لأكثر من يوم. فى كل يوم تقدم الولائم والأفراح والحفلات والكرم الفياض فدائماً ما تشهد قاعات منازل الأثرياء فى عصور الفراعنة ولائم رائعة كان يدعى إليها عشرات الصحاب والخلان وتتخللها الموسيقى والرقص والغناء. وكان المصريون لا يدخرون وسعاً كما نفعل اليوم فى تقديم الكميات الوافرة والألوان المختلفة من ألذ ألوان الطعام وكانت تقاس عظمة

الداعي بكمية ما يقدمه من طعام فإذا حان وقت الطعام غسل كل مدعو يده قبل الأكل. فكان يتقدم الضيف إلى رجل يصب على يده الماء من إبريق فى طشت يشبه كلاهما الطشت والإبريق اللذين نستعملهما اليوم كل الشبه، فإذا فرغوا من أكلهم غسلوا أيديهم أيضا كما نفعل اليوم. هناك مئات من العادات والتقاليد الصغيرة التي نراها كل يوم دون أن نلقى إليها بالاً. فالمغني البلدي والمقرئ وهو يتلو القرآن كلاهما يضع إحدى يديه على خده وهو ينشد فهذه العادة وردت لها عشرات الرسوم في الآثار المصرية القديمة بل الزمارة (المزمار) التي يستعملها المغنون فى القرى هي نفس التى كانت تستعمل فى عصور الفراعنة وهناك عادة التصفيق بالأيدي المصاحبة للغناء أخذت عن المصريين القدماء (٧).

أما فى المجتمع المصري الحديث فقد دخلت عادات وتقاليد جديدة فى المدن خففت من العادات والتقاليد القديمة وقد أصبح الآن فى مجتمع القاهرة المدينة الزواج يوم واحد وهو يوم كتب الكتاب (يوم العقد) عقد القرآن، كما نقوم نحن السودانيين بهذا اليوم يتم الاحتفال بالعروسين وتقدم فيه الولائم وتنتهي مراسيم الزواج بانتهاء هذا اليوم.

وفى السودان هناك عادات وتقاليد خاصة بالمجتمع السوداني وهناك عادات تتشابه مع المجتمعات الأفريقية والعربية الأخرى مثل الاتفاق فى تقديم المهر بالأبقار، حيث توجد هذه العادات والتقاليد في جبال النوبة وفى جنوب السودان كما يوجد فى الحبشة واريتريا وكينيا ولا توجد هذه العادات فى شمال السودان.

أما في شمال السودان تختلف عادات وتقاليد الزواج عن الجنوب والغرب والشرق فى السودان. ففي منطقة شمال السودان ووسطه تختلف أدوات زينة العروس حيث تستعمل العروس في زينتها عدة أدوات فعلى رأسها تضع الشريفى وهو عبارة عن قطعة دائرية من الذهب توضع على مقدمة راس العروس وتضع أيضا ما يسمى بالطاعات وهي عبارة عن قطع ذهبية مما يسمى بالجنيه الذهبي بالإضافة إلى خرز أحمر وقميص أبيض اللون أما المنطقة فوق الأذنين فهى تزين بالشكلات وهى كالطاعات فى الشكل العام فى الرأس وفوق الأذنين تماما، أما الأذن نفسها فهى تزين بالخروز وتعلق فوق الأذنين بحيث تتصل بالجدلة ثم تلبس الرشام أو الرشمة على الأنف بحيث يتصل بالزمام الذي يثبت على الأذن.

وفى شمال ووسط السودان يحدد يوم لسد المال وهو عبارة عن المهر والشيلة وتحتوى الشيلة على ملابس للعروس والعطور الناشفة مثل الصندل والمسك

والريحة السائلة مثل الفليردمور والقلامور بالإضافة إلى المواد التموينية اللازمة لصنع الوليمة مثل السكر وزيت الطعام ودقيق القمح والذرة.

وفى ليلة سد المال تتم دعوة الأهل والأقارب فى منزل العروس وتقدم المرطبات والحلويات والعشاء وتحرس والدة العروس على دعوة النساء الطاعنات فى السن وخالاتها وعماتها وجاراتها ويحضر من اهل العريس النساء فقط لجلب الشيلة وهن يرددن الأغاني التي تمجد حسبه ونسبه وبعد الانتهاء من طقوس ومراسيم استلام المهر تستعد أم العروس للتحضير لحفلات الفرح.

ومن العادات والتقاليد التى ينفرد بها المجتمع السوداني فقط دون مجتمعات دول حوض النيل الأخرى دق الريحة وهو من طقوس الزواج السوداني وهو مناسبة اجتماعية وتقليد ومناسبة سعيدة وجميلة جدا جدا، حيث تقوم أم العروس بدعوة جاراتها وصديقاتها ونساء الأسرة في يوم دق الريحة، ودق الريحة يقوم به نساء متخصصات ولهن خبرة فى صنع ريحة العروس بجميع أنواعها الناشفة والسائلة والدلكة وخمرة الزيت الخاصة بالعروس، ففى يوم دق الريحة تردد البنات الأغاني المعبرة عن فرحتهن.

ومن التقاليد والعادات فى الزواج السوداني حنة العروس ويتم فى هذا اليوم تجهيز صينية الجرتق وبها الحنة والشموع والعطور وتكون العروس فى كامل زينتها وتعم الفرحة منزل العروس وتردد الأغاني الجميلة.

ومن التقاليد أيضا حنة العريس حيث يجتمع كل الأهل فى هذه المناسبة خاصة أصدقاء العريس وكبار السن ودائما السودانيون حريصون على مناسبة حنة العريس وتردد أغاني كثيرة مخصصة لمناسبة حنة العريس. هذه الأغاني تسمى السيرة.

ومن التقاليد والعادات أيضا التى ينفرد بها المجتمع السوداني ولا يشبهه فيها أي مجتمع أفريقي أو عربي آخر عادة الجرتق حيث يجرتق العروسين فى منزل العروس بحلي وعقود سودانية ويرش العريس العروس باللبن والريحة جلباً للفأل الحسن.

إن عادات وتقاليد الزواج السوداني جميلة ورائعة ولكنها أصبحت الآن تفقد جمالها ورونقها بالبذخ والترف الذي يصاحبها فلابد ونحن الآن فى ظل مجتمع متطور أن نتخلى عن عادات وتقاليد الجرتق وقطع الرحط والترف وغلاء المهور والتمسك بالبساطة التي حثنا عليها الإسلام.

هذه عادات وتقاليد المجتمع السوداني والتي ينفرد بها دون غيره من دول حوض النيل الأخرى، فلابد من معالجات وحلول للعديد من العادات والتقاليد أما

بالتخلي عنها أو بتبسيطها حتى تتناسب مع التقدم والتطور فى المجتمعات المختلفة.

التدابير والمعالجات للعادات والتقاليد الضارة في دول حوض النيل

العادات الضارة في دول حوض النيل هي عادات ارتبطت بالمجتمعات الأفريقية وتركزت فى منطقه حوض النيل وأبرز هذه العادات ختان الإناث الذي هو عبارة عن قطع أو إزالة بعض أو كل الأجزاء التناسلية الخارجية للأنثى وقد نشأت كمعتقد من انشغال القدماء بالحفاظ على شرف وعفة المرأة وقد وجدت ممارسات متنوعة تحت هذا المفهوم مثل ربط حزام العفة حول المرأة لحماية أعضائها من الأعداء كما كان يفعل الرومان (٨).

عادة ختان الإناث من العادات التي يجب محاربتها ووضع التدابير والمعالجات لها وذلك للأضرار الصحية والمضاعفات الناتجة عن ممارسة هذه العادة وهذه الأضرار هي:

١- مضاعفات أثناء عملية الختان :

وتتمثل هذه المضاعفات المباشرة والتي تحدث فى أو بعد عملية الختان مثل النزيف، الحمى، التهاب الجرح، الصديد، حبس البول، التاتنوس، الإجهاد العصبي والصدمة العصبية.

٢- مضاعات بعد إجراء عملية الختان :

مثل التهاب الحوض المزمن، تكون الحصى فى الكلى والحالب، تراكم دم الطمث فى الرحم، حدوث الجدرة (وهي تضخم ليفي نسيجي). والأكياس الجلدية المغروسة وهى عبارة عن ورم غير مؤلم يبدأ صغيرا ثم يكبر حتى يصل إلى حجم كرة القدم، تلف مجرى البول والشرج.

٣- مضاعفات وأضرار عند الزواج :

مثل عسر الجماع أو عجز الجماع بسبب ضيق الفتحة، استعمال الزوج لآلة حادة لتوسيع الفتحة، إصابة الزوج بعقدة نفسية.

٤- مضاعفات اثناء الولادة :

مثل تعسر الولادة وصعوبة تركيب القسطرة قبل إجراء الولادة، تهتك العضلات المحيطة بالجهاز التناسلي.

ونسبة للأضرار الصحية التى يسببها ختان الإناث للمرأة فى المجتمع كان لابد من وضع التدابير الفاعلة لوقف هذه العادة الضارة فى دول حوض النيل وذلك من أجل ضمان أمومة آمنة.

تنبهت الدول الأفريقية لخطورة هذه العادة وانشأت اللجنة الأفريقية المشتركة فى فبراير ١٩٨٤ وتم إنشاء هذه اللجنة فى سمنار انعقد فى داكار نظمته مجموعة عمل ختان الإناث بالتعاون مع حكومة السنغال ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وقد كونت مجموعة العمل حول ختان الإناث فى جنيف عام ١٩٩٧التكون مؤسسة دولية تعني بدراسة عادة ختان الإناث ولتعمل بالتضامن مع نساء أفريقيا ورجالها.

ونظمت منظمة الصحة العالمية سمنارا فى الخرطوم عام ١٩٨٩ هدف إلى لفت انتباه الحكومات لمشكلة ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة التي تمارس في أفريقيا.

ولقد كان لمجموعة العمل الدور الجوهري والحاسم في إنشاء اللجنة الأفريقية المشتركة وقد تركزت أهم أهداف اللجنة فى خفض معدلات التعرض للمرض ومعدل وفيات النساء والأطفال عن طريق منع ختان الإناث وغير ذلك من الممارسات التقليدية المقيدة لصحة النساء والأطفال ورفاهيتهم والدفاع عن أهمية الأعمال التي تحيد من الممارسات التقليدية الضارة على المستوى القومي الإقليمي والعالمي.

تعمل اللجنة الأفريقية المشتركة من أجل الوصول إلى السكان المستهدفين - عبر اللجان القومية المكونة من ٢٧ دولة أفريقية والمكاتب الفرعية فى استراليا وبلجيكا وانجلترا وفرنسا واليابان ونيوزيلندة وأسبانيا والسويد وهولندا وبذلك تكون اللجنة الأفريقية المشتركة أكبر شبكة لمنظمة طوعية غير حكومية تعمل في موضوع ختان الإناث وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة.

ساهمت اللجنة الأفريقية المشتركة في الحملة على القضاء على هذه العادة بوضع التشريعات المشتركة للقضاء على الختان ونبذت المئات من الخاتنات، بصورة رسمية تمت هذه الممارسة فى العديد من البلدان الأفريقية ليتخذن أنشطة أخرى تدر عليهن الدخل. كما حظيت باشتراك الشباب ورجال الدين والقادة التقليديين وقادة المجتمع في محاربة ختان الإناث وتم اعتراف الأمم المتحدة بان ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة يعتبر انتهاك لحقوق المرأة وتم تعيين مقرر خاص حول الممارسات التقليدية.

وقد حث الاتحاد الأفريقي لتضمين ختان الإناث والزواج المبكر والشعائر الضارة المرتبطة بالزواج فى البروتوكول الإضافي لميثاق حقوق الإنسان والشعب حول حقوق المرأة. كذلك الارتباط والتعاون مع المجتمع والدول والنواب فى

البرلمان والحكومات والمنظمات غير الحكومية كما وضعت تشريعات ضد ختان الإناث فى ١٤ دولة أفريقية، وقد تم إجراء مسح قومي فى الأعوام ١٩٩٧/١٩٩٨ لوقف ختان الإناث فى إثيوبيا وغطى المسح ٦٥ مجموعة عرقية فى البلاد. كشف هذا المسح أن ختان الإناث والاختطاف والزواج المبكر وإزالة اللوزتين واللهاة ودلك بطون الحبالى هى الممارسات السائدة التى تم التعرف عليها.

كشف المسح ان عادة ختان الإناث منتشرة بصورة واسعة بجميع أنواعها ويسود النوع الأول الختان الفرعوني بنسبة ٨٦٪ والنوع الثاني ختان السنة بنسبة ١٢٪ والنوع الثالث الختان الوسط بنسبة ١٪. وتختلف السن التى تجرى عندها عملية الختان بين مجموعة عرقية وأخرى، ففى بعض المجموعات تتراوح سن الختان بين مرحلتى الرضاعة والطفولة ومرحلتى المراهقة إلى البلوغ إلى قبيل الزواج مباشرة وتمارس بعض المجموعات ختان الإناث فى سن الرضاعة أو الطفولة أو خلال فترة المراهقة باعتباره شعيرة تدخل بعدها البنت إلى عالم البلوغ.

نهضت اللجنة الوطنية الإثيوبية بأنشطة متعددة لمواجهة مشكلة ختان الإناث استهدفت مختلف المجموعات مثل الطلاب وقادة المجتمع وقد اشتملت الأنشطة على التدريب، ورفع الوعى وتعبئة المجتمع، ورفع مستوى الحساسية بهذا الشأن وتوفير سبل كسب عيش أخرى لمن تركن مهنة الختان.

لا يوجد فى إثيوبيا ولا فى السودان ولا فى مصر قانون يمنع الختان فى الوقت الراهن إلا ان اللجنة الوطنية الإثيوبية قد ضمنت بعض برامجها فى سياسة الحكومة وقد أصبح بموجب ذلك ختان الإناث جزء من منهج المدارس المتوسطة إلى الصف العاشر وفى قانون العقوبات تحت المراجعة، من أجل تحريم ممارسة ختان الإناث كما عقدت فى شهر يونيو ورشة عمل للبرلمانيين لمدة يوم كامل حول ختان الإناث وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة فى قاعة المؤتمرات فى أديس أبابا. وقد الزم المتدربون المشاركون بمواصلة هذه الحملة ضد ختان الإناث فى دوائرهم الانتخابية.

هذا ومن المؤمل أن تمهد هذه الورشة الطريق لإجازة قانون العقوبات المعدل بصورة أسرع وينص فرع من الدستور الذي يبنى عليه قانون العقوبات وقانون الأسرة على عدم حماية القانون للعادات والممارسات التي تنتهك حقوق المرأة.

وفى شمال منطقة شوا بإثيوبيا تضمن النشاط الذي طبق لمدة عام واحد بين يوليو ٢٠٠٢ ويوليو ٢٠٠٣م تدريب المدربين فى القطاع العام وحملات تدريب ومعلومات للمجموعات المؤثرة وإثارة حساسية المدارس وإقامة منافسات بين

الطلاب بهذا الشأن، وقد أشار التقييم إلى ما بعد النشاط إلى ان ٨, ٧٠٪ من المشاركين وعدوا بعدم ختان بناتهم بينما كانت هذه النسبة لا تتعدى ٣٢٪ قبل النشاط.

وقد أظهرت المعلومات الكمية التي جمعت أن بعض الخاتنات قد أوقفن هذه الممارسة وانضممن إلى الحملة ضد ختان الإناث وقد حصلت كل منهن على جائزة من اللجنة الوطنية للجنة الأفريقية المشتركة.

أما بالنسبة للممارسات الضارة الأخرى - خطف البنات بهدف الزواج فقد اعتقلت الشرطة الكثيرين وقدمت القضايا للمحاكمة، ويواجه العديد من الخاطفين معارك قانونية.

وقد تم وضع العديد من المبادرات فى هذا الشأن، ومن المبادرات التي وضعت مبادرة عدم التسامح. صممت هذه المبادرة استجابة للحاجة إلى التعاون والترابط في تحقيق ملكية جماعية لحل ينهي مشكلة ختان الإناث. وتهدف هذه المبادرة لتطويع وتوجيه الموارد المادية والبشرية لكل المشاركين لوضع حد لهذه الممارسة بحلول عام ٢٠١٠م. وتؤمن اللجنة الأفريقية المشتركة أن تعبئة كل المجموعات المهتمة، هو السبيل الوحيد لوضع علامات فى الطريق للقضاء على ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة.

إن هذا الأمر يمثل طموحا كبيرا جدا، ذلك لأن عام ٢٠١٠م لا يبعد سوى ست سنوات فقط ولن يكون هذا الهدف قابلا للتحقيق ما لم يتبن كل لاعب أساسي سلوكاً خالياً من التسامح تجاه ختان الإناث.

وتعنى اللجنة الأفريقية المشتركة بعبارة (عدم التسامح) ليس لأحد ان يكون غير مبال أو أن يسمح بختان الإناث من أي نوع كان ومهما كانت المبررات والمكان الذي يمارس فيه.

وكانت إحدى الطرق للتصدي لهذا الأمر هى أن نظمت اللجنة الأفريقية المشتركة مؤتمرا دوليا حول عدم التسامح تجاه ختان الإناث بين ٤-٦ فبراير ٢٠٠٣م فى مركز المؤتمرات التابع للأمم المتحدة بأديس أبابا- إثيوبيا، وقد جمع هذا المؤتمر ٤٠٠ مشارك من كل أنحاء العالم من بينهم أربع سيدات أوائل (نيجيريا - بوركينافاسو - غينيا - مالي)، بينما أرسلت سيدة السودان الأولى رسالة إبداء نوايا حسنة.

وقد أرسلت السيدة حليمة أمبارك وارزارني المقرر الخاص للأمم المتحدة، حول الممارسات التقليدية رسالة تضامن ذكرت فيها أن هذا المؤتمر هو علامة فارقة

فى التقدم الذي أنجز خلال سنوات فى الحملة للقضاء على ختان الإناث، كما وقد استقلت اللجنة الأفريقية المشتركة مناسبة المؤتمر لتحقيق الآتي باعتباره جانبا من تكثيف الجهود للتصدي لختان الإناث :

- مناشدة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لتبنى سياسة عدم التسامح تجاه ختان الإناث.
- إعلان يوم السادس من فبراير من كل عام، يوما دوليا لعدم التسامح مع ختان الإناث، ليشمل أنشطة متنوعة فى مختلف البلدان.
- تبنى المشاركون لأجندة مشتركة للعمل ضد ختان الإناث.
- تحدد الأجندة المشتركة للعمل من أجل القضاء على ختان الإناث بحلول عام ٢٠١٠م، الأنشطة والمجموعات المستهدفة للوصول إلى وضع عدم التسامح تجاه ختان الإناث فى الدول الأفريقية خلال ثمان سنوات.

وتهدف الأجندة المشتركة إلى تحديد مدى انتشار وطبيعة ختان الإناث من أجل تصميم التدخل الفعال عن طريق إجراء بحوث العمليات. بالإضافة إلى إنتاج مواد BCC/IES المناسبة للتصدي لمواضيع ختان الإناث والقيام بحملات تدريب ومعلومات لمجموعات مستهدفة خاصة تشمل قادة المجتمع الخاتنين والخاتنات وتنظيم برامج خاصة لرجال الدين وإدخال الشباب فى جهود القضاء على ختان الإناث وتنظيم برامج تدريبية للمهنيين فى مجال الإعلام وإعادة توجيه عمل الكوادر الطبية والصحية وصنع فرص عمل بديلة للخاتنات السابقات والتناصر مع واضعي السياسات وتسيير إجراءات التشريع ضد ختان الإناث وأخيرا التعاون مع الإدارات الحكومية ذات الشأن ومنظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها، من أجل تبنى منهج متكامل للقضاء على ختان الإناث.

أما السكان المستهدفين لكل الأنشطة فهم رجال الدين وقادة المجتمع والقادة التقليديين والشباب فى المدارس وخارجها ومعلمي المدارس والخاتنات وواضعي السياسات ومتخذي القرارات والعاملين فى الحقل الصحي والمهنيين العاملين فى الإعلام ومجموعات الرجال ومجموعات النساء والبرلمانيين والمشرعين والجهات المنوط بها تنفيذ القانون.

وتشارك فى هذا المشروع اللجنة الأفريقية المشتركة مع اللجان الوطنية والفروع بالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومات فى أفريقيا وأوربا وأمريكا وآسيا واوسيانا وDFID وDANIDA وNORAD وGTZ والمعونة الأمريكية والاتحاد الأوربي والوكالة الدولة للفرانكفونية والبرلمانات

والمنظمات الدولية والوطنية وإتحادات الأفارقة فى الشتات والجامعات والمدارس والجهات الدينية والمؤسسات التقليدية.

كما اشتملت الأجندة المشتركة على مراقبة دورية وتقييم للمشروع فى منتصف الفترة إضافة إلى تقييم نهائي.

وتقدر الميزانية الإجمالية للمشروع بـ ١٥,٥ مليون دولار أمريكي ومع تبني الأجندة المشتركة كونت اللجنة الأفريقية المشتركة، لجنة متابعة متعددة التخصصات، واجبها التأكد من تحقيق أهداف الأجندة المشتركة (٩).

جهود المانحين والمنظمات لمعالجة عادة ختان الإناث :

هنالك جهود بذلها المانحون والمنظمات غير الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية والإقليمية على مستوى القاعدة من أجل القضاء على ختان الإناث فى جميع أنحاء العالم وغيرها من العادات والتقاليد الضارة.

ويعرف مجمع المانحين بأنه مجموعات من أعضاء ومنظمات خاصة تتعامل مع مواضيع مقترحة وأن التخلي عن ختان الإناث يعتبر أحد المواضيع الهامة وإذ أن الأولوية لديهم لهذا الموضوع. وتقدم مجموعات المانحين العاملة فى مجال ختان الإناث أموالا أو تسعى للحصول على أموال من أجل استدامة مهمتها ومهمة شركائها. وهذا الأمر يتم من خلال عمل متعدد الأطراف مثل البنك الدولى ووكالات الأمم المتحدة - الاتحاد الأوربي، أو ثنائية مثل (المعونة الأمريكية جي تي زد - سيدا - آي دي ايه - دانيد - السفارة الهولندية - السفارة اليابانية أو المؤسسات الخاصة مثل مؤسسة فورد - وولس العالمية).

وتهدف مجموعات العاملين فى هذا المجال (المانحون) إلى تأمين الأموال من أجل التخلي عن ختان الإناث وغيره من العادات الضارة وتحديد أفضل ممارسة وبرنامج مع التركيز على التشريعات وتحسين وضع المجتمع وتقوية التعاون بين أفراده.

وتقوم مجموعة المانحين بتنظيم اجتماع كل عام إضافة إلى التركيز على تنفيذ مقررات الأمم المتحدة المختلفة كالميثاق الأفريقي لحقوق الطفل واتفاقية القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة (سيدا) وغيرها من مقررات الأمم المتحدة.

واستنادا على ما ذكر فقد عقدت وكالات الأمم المتحدة مجموعة المانحين العاملين فى القضاء على ختان الإناث اجتماعاً فى القاهرة من ١٨-٢٠ يونيو ٢٠٠٣ هذا الاجتماع هو الثالث الذي أعدته ودعمته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) بالتعاون مع مؤسسة فورد. وقد ضم ممثلين لجميع المانحين ووكالات

الأمم المتحدة المعونة الأمريكية - الببنو - المجلس العالمي للسكان - سفارات كل من هولندا، اليابان، النرويج) بالإضافة إلى تمثيل محدود من منظمات وطنية أفريقية غير حكومية تعمل فى حملة القضاء على ختان الإناث وقد تركزت نقاط الاجتماع حول ختان الإناث وأهداف التنمية الألفية - إثر مؤتمر اللجنة الأفريقية المشتركة حول برنامج العمل لعدم التسامح تجاه ختان الإناث إضافة إلى نقاشات الخبراء حول الخبرات على مستوى القاعدة وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وقد جاءت الحالات التى تمت دراستها من مصر، السنغال، وجمهورية أرض الصومال، والمهاجرين السودانيين فى مصر، واللجنة الأفريقية المشتركة فى بوركينا فاسو. وقد عرضت اديوس ورئاسة منظمة الصحة العالمية مرشد تدريب ومطبوعات حول ختان الإناث، تقديم إطار لتقييم المراقبة صمم للجهود المضادة لختان الإناث ومناهج التغيير الاجتماعي، بالإضافة إلى نقاش بالفيديو حول ختان الإناث بعنوان (مصري يتكلم).

النتائج الأساسية :

- استمرار واستدامة الدعم للمنظمات القاعدية حتى تواصل رسائلها فى القضاء على ختان الإناث.
- دعم برنامج عدم التسامح تجاه ختان الإناث الذي يهدف إلى القضاء على ختان الإناث بحلول عام ٢٠١٠م.
- الاتفاق على استخدام نتائج الدراسة لتشريع التغيير الاجتماعي بشأن ختان الإناث.
- تكوين مؤشرات ختان الإناث تشمل قاعدة بيانات الانتشار / الاتجاهات العملية / الأثر.
- تحديد مستويات دعم المانحين وتوزيعهم الجغرافي.
- الموافقة على إطار شراكة للمانحين ومناهج البرمجة المحلية مع التركيز على المعينات القانونية لوقف ختان الإناث.
- الالتزام بالتنسيق أي تبادل المقترحات التى لم تمول بعد والتمويل المشترك والمعلومات الراجحة ومفاتيح الاتصال بالمنسقين.
- تشجيع الاجتماعات بين المانحين وشركائهم على مستوى القاعدة من أجل تنفيذ جهودهم.
- إعلان القاهرة حول المعينات القانونية لمنع ختان الإناث :

نبعت عناصر الإعلان من الاجتماع التشاورى للخبراء الأفارقة والعرب الذي

عقد بين ٢١-٢٢ يوليو ٢٠٠٣ فى القاهرة. وقد حضر هذا الحدث المشاركون من جميع المانحين. نظم هذا الاجتماع من قبل المجلس القومي المصري للطفولة والأمومة والجمعية المصرية لمنع العادات الضارة بالتعاون مع الاتحاد الإيطالي لتنمية المرأة (ايدوس) ومنظمة الإسلام دين عدل وذلك تحت رعاية سيدة مصر الأولى سوزان مبارك وقد عقد في إطار (أوقف ختان الإناث) وبدعم من اللجنة الأوربية. وشارك في هذا الاجتماع ممثلون من الدول الأفريقية الثمانية والعشرين المتأثرة بممارسة ختان الإناث. أدى كل ذلك إلى نجاح باهر للمؤتمر.

وأكدت القيادات الدينية العليا المتمثلة فى شيخ الأزهر الشيخ محمد سيد طنطاوي والبابا شنودة الثالث على أنه لا الدين الإسلامي ولا المسيحي يبرر ممارسة ختان الإناث.

ونتيجة لـ (أوقف ختان الإناث) ونداء ٢٠٠٢م والمعلومات التى وفرها برنامج عدم التسامح تجاه ختان الإناث ٢٠٠٣م ومناهج RAINBP المناسبة من أجل التغيير الاجتماعي ونتائج اجتماع لجان العمل، فقد تم وضع التوصيات السبعة عشر المذكورة فى اجتماع القاهرة.

وهذه التوصيات هي :

١- يجب على الحكومات بالتشاور مع المجتمع المدني، أن تتبنى تشريعات محددة لمواجهة ختان الإناث من أجل تأكيد الالتزام بوقف الممارسة والتأكيد على حقوق المرأة والفتاة والإنسان - ويجب أن يدمج منع ختان الإناث - متى ماكان ذلك ممكناً سياسيا فى التشريعات التي تتناول مواضيع أخرى مثل :

- المساواة بين الجنسين.
- الحماية من كافة أشكال العنف ضد المرأة والطفل.
- الصحة الإنجابية وحقوق المرأة.
- حقوق الطفل.

٢- يجب استخدام القانون كأحد المكونات في منهج متعدد المناهج لوقف ممارسة ختان الإناث، ويجب أن يسبق أو تتبع بالتشريعات حول ختان الإناث جهود المجتمع المدني والحكومات الرامية إلى تغيير الإدراك والسلوك المتعلق بختان الإناث وذلك اعتمادا على السياق الوطني والقومي. ويجب ان تصل هذه الأنشطة إلى أكبر عدد من المواطنين كما يجب أن تتضمن مشاركة رجال الحكومة المنتخبين وغيرهم، وأعضاء المجتمع المدني مثل المحامين ورجال الدين

والقادة التقليديين والعاملين فى الحقل الطبي والمعلمين والشباب والعاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية وكل أشكال الأعلام بما في ذلك الإعلام الالكتروني. وعلى وجه الخصوص يجب أن يكون الرجال أحد الأهداف مثلهم مثل بقية أفراد الأسرة بمن فيهم الجدات والأصهار. ويجب أن يكون شكل الوصول إلى المستهدفين وطريقته متعددة قدر الإمكان بتعدد البلدان ويشمل ذلك التجمعات المجتمعية والإعلام والراديو والمسرح وغير ذلك من الطرق الخلاقة للاتصال.

٣- إن عمل المنظمات غير الحكومية يقع فى صميم التغيير الاجتماعي ويجب أن تعمل الحكومات والمنظمات معاً على دعم عمليات التغيير الاجتماعي الجارية التي تقود إلى تبني تشريعات تمنع ختان الإناث وتبني منهج متعدد الاستراتيجيات وتعديل السلوك والإدراك تجاه وضع المرأة وحقوق الإنسان وتحريم ممارسة ختان الإناث على المدى الطويل. كما يجب على الحكومات أن تطبق المعاهدات الإقليمية والدولية التى صادقت عليها لحماية حقوق المرأة والطفل وان تتواءم مع التزاماتها لمنع الممارسات الضارة بالمرأة والفتاة بما فى ذلك تبني قوانين تمنع ختان الإناث. ويجب أن تشمل تدابير التنفيذ ترجمة تلك الاتفاقيات إلى لغاتها الوطنية ووضع البرامج التي تقود إلى المعرفة الواسعة بالحقوق المحمية. ويمكن للمجتمع المدني استخدام هيئات مراقبة معاهدة الأمم المتحدة.

وقد أجيز إعلان القاهرة هذا من قبل الخبراء المستشارين من الدول التالية :
بنين - بوركينا فاسو - الكاميرون - جمهورية أفريقيا الوسطي - تشاد - جمهورية الكنغو الديمقراطية - جيبوتي - مصر - اريتريا - إثيوبيا - غامبيا - غانا - موريتانيا - ساحل العاج - كينيا - ليبريا - مالى - النيجر - غينيا - نيجيريا - السنغال - سيراليون - السودان - تنزانيا - توغو - يوغندا - اليمن.

وقد أرسلت نسخ منه إلى رؤساء الدول فى الحكومات الأفريقية عن طريق وزارات الخارجية وإلى السكرتارية التنفيذية للاتحاد الأفريقي وإلى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي - والاتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي - ومنظمات الأمم المتحدة وممثل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول ختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية الضارة.

نتائج وتوصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات :

أولاً نتائج الدراسة :

أثبتت الدراسة أن دول حوض النيل تعاني من العديد من الممارسات والعادات والتقاليد السالبة والضارة والتي يجب محاربتها والقضاء عليها. وقد قامت عدة دراسات لمحاربة العادات الضارة والعادات والتقاليد المرتبطة بالزواج وذلك بهدف التغيير ومواكبة التكنولوجيا الحديثة فى العالم.

وقد قامت حكومات الدول الأفريقية بوضع استراتيجية للتواصل والتعامل مع ظاهرة الختان ثم استعراضها والتوصل إليها من خلال مباحث الدراسة.

كما تمت بلورة خطة استراتيجية قومية متكاملة للتواصل بين هذه الدول ووضعت خطة عمل للقضاء على مثل هذه العادات والتي ثبت من الدراسة شيوعها في كل دول حوض النيل.

وقد اثبتت الدراسة أن ظاهرة ختان الإناث لم تتحسر رغم جهود الحكومات فى القضاء عليها ومازالت تمارس فى معظم دول حوض النيل.

وأثبتت الدراسة ان للختان بأنواعه المختلفة مترتبات سلبية تنعكس على الطفلة والمرأة صحياً ونفسياً واجتماعياً. ومن المترتبات السلبية ما يحدث على المدى القريب العاجل والمدى البعيد الآجل.

أما مترتبات المدى القريب العاجلة يتركز أهمها فى النزيف الدموي من شريان البظر والتعثر عند الولادة والتى قد تودي بحياة الأم فى حالة الخفاض المتوسط أو الفرعوني إذا لم تجد الأم العناية الطبية في الوقت المناسب بالإضافة إلى حدوث صدمة إكلينيكية فى حالة عملية الخفاض فى غياب التخدير اللازم والمضاعفات العاجلة قد تودي بحياة الطفلة المختونة من جراء الألم.

أما مترتبات المدى البعيد الآجلة فهى تتركز فى احتقان مكونات الطمث بالداخل والتى ينجم عنها مترتبات صحية سالبة، منها التلوث الميكروبي الذي يسبب العديد من التهابات المجارى البولية. وهناك الكثير من الدلائل الطبية التى تشير إلى تسبب العقم من جراء الخفاض المتوسط أو الفرعوني.

أيضا حدوث التلوث البكتيري تحت جيوب الجلد بالقرب من الجرح عند الخفاض المتوسط والفرعوني وقد ينجم عنه تكوين حوصلة منتفخة قد يصل حجمها إلى أكبر من حجم البرتقالة ولإزالة الانتفاخ لابد من التدخل الجراحي.

والصدمة الإكلينيكية عند عملية الخفاض قد تولد عند الطفلة أو المرأة المختونة عقداً نفسية سالبة كل ما حام بخلدها ذكرى بشاعة العملية.

أيضا صعوبة الجماع وآلامه فى التجارب الجنسية الأولى والذي قد يحدث

عقدا نفسية عند المرأة تقف أمامها حاجزا عن الاستمتاع بالممارسة الجنسية إضافة إلى حدوث بعض النكسات الاجتماعية السالبة مثل الانكماش وعدم المشاركة الاجتماعية.

كما ثبت من الآثار السالبة التي يحدثها ختان الإناث فى نتائج الدراسة الذي ماهو إلا ايذاء وتعذيب للمختونة أثناء كل مراحل حياتها كما ثبت ذلك صحياً ونفسياً واجتماعيا واقتصاديا.

لذلك يجب علينا ان نمتنع عن تعذيب الأناث بممارسة الختان وان نتوب إلى الله توبة نصوحة فقال الله تعالى : ﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيُّهَ المؤمنون لعلكم تفلحون﴾ صدق الله العظيم.

وخلاصة القول أن الدين لا يقف مع الختان ولا يشجع من أشكاله. وإن ما يسمى بختان السنة ما هو إلا تبرير يتشبث به الجهلة والمستفيدات من استمرار هذه الممارسات الجاهلية.

وقد ذكر شيخ شلتوت أحد مفكري الإسلام فى معرض حديثه عن الختان "إن الإسلام يحرم ممارسة الألم على المسلمين إلا إذا كانت الفائدة من ذلك الألم تفوق كثيرا على درجة احتماله" فهل للختان المؤلم مثل هذه الفائدة المتوقعة.

فقد ثبت من الدراسة أن الختان ضار وليس له أي فوائد ويتنافى وأخلاقيات المهن الصحية وثبت ضرره الصحي والاجتماعي والنفسي بالبيان الواضح وهذا ما ذهب إليه الغالبية من العلماء فى شتى ضروبه المعروفة.

وثبت من الدراسة ان للزواج طقوس وعادات وتقاليد فى مجتمع دول شرق أفريقيا تتشابه فى بعض الدول وتختلف فى دول أخرى غير أن التشابه كما أثبتت نتائج الدراسة تركز فى المهر ونوعيته فهناك تشابه فى نوعية المهر فى كلا من الحبشة واريتريا والسودان ففى بعض قبائل الحبشة واريتريا والسودان يقدم المهر بالبقر كما أثبتت ذلك نتائج الدراسة ففى جنوب السودان ومناطق جبال النوبة لا يوافق على العريس المتقدم للزواج إلا إذا كان يملك مهر الفتاة التى يريد الزواج بها وهذا المهر هو كمية من الأبقار تختلف فى عددها من إقليم لآخر ومن منطقة لأخرى. ففى جنوب السودان خمس عشرة بقرة وأحيانا يصل العدد إلى عشرين وفى جبال النوبة حسب نوع القبيلة التى تنتمي إليها العروس يختلف المهر ويتراوح بين سبع بقرات إلى مائة بقرة ويقاس ذلك بطول العروس وقصر حجمها.

أما فى الحبشة والصومال يصل العدد إلى بقرتين أو أكثر حسب إمكانيات

العريس وتقدم كهدية إلى والدة العروس وتقبل والدة العروس الثمن أو الهدية ويتم الزواج وعكس ذلك فى السودان يقدم المهر من البقر إلى والد العروسة.

أما طقوس الزواج الأخرى وعاداته وتقاليده فى شمال السودان لا يوجد تشابه بينها وبين عادات وطقوس الزواج فى دول حوض النيل الأخرى مثل عادة يوم سد المال ودق الريحة وزينة العروس السودانية والعطور التى تتعطر بها العروس تختلف عن ما تتعطر به العروس فى دول شرق أفريقيا كذلك تعدد أيام الزواج وتحديد يوم حنة العريس ويوم لحنة العروس والجرتق كل هذا ينفرد به المجتمع السوداني ولا يوجد فى دول حوض النيل الأخرى.

اما الولائم وتعدد الوجبات وكثرتها فهذا نتشابه فيه مع المصريين. وأنواع العطور المستخدمة فى الزواج السوداني كالبخور والدلكة والضريرة والخمرة والريحة السائلة كل ذلك يختص به المجتمع السوداني.

ثانياً : التوصيات :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :

(١) توصيات خاصة بالعادات الضارة :

١- أهمية المساندة النشطة لجهود مناهضة ختان الإناث من جانب قادة المجتمع والساسة، ضرورة توقف الختان وذلك بمنع العاملين الصحيين من ممارسة أي من أشكال ختان الإناث ومنع الوالدين والجدات من القيام بهذه العملية.

٢- استقطاب القادة الدينيين ليعلنوا على الملأ أن ممارسة ختان الإناث لا علاقة لها بالدين.

٣- الحصول على التزام من المهنيين الصحيين بأداء القسم على مناهضة ممارسة ختان الإناث وتوعية مراجعهم من الجمهور بأضرار ختان الإناث.

٤- استقطاب زعماء القبائل وقادة المجتمع المحلى للمشاركة فى جهود المكافحة.

٥- استخدام وسائط الإعلام والفنانين والأدباء والقطاع الخاص والقطاعات المؤثرة بالمجتمع لبث ونشر الرسائل المناهضة لختان الإناث على أوسع نطاق.

٦- استقطاب شرائح المجتمع لا سيما الرجال والشباب للمناقشات حول ختان الإناث واستقطاب دعم الجمعيات الطبية والاتحادات والروابط المهنية.

(٢) توصيات فى مجال عادات الزواج في دول حوض النيل :

١- نبذ البذخ والترف والتمسك بالبساطة فى طقوس ومراسيم الزواج لأن جمال الشيء فى بساطته كما وأن الإسلام حثنا على ذلك لأن فى البساطة تهذيب للنفس الإنسانية وتجعل البشرية متراحمة مترابطة.

٢- المحافظة على عادات وتقاليد الزواج المقبولة والتى تمثل تراثاً خاصاً بالمجتمع كعادة الجرتق والشيلة فى السودان مع التقليل من متطلباتها حتى لا تكون سببا فى تنفير الشباب من الزواج تيمنا بالآية الكريمة واستمساكا بها ﴿وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاء يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ صدق الله العظيم.

الهوامش

(١) مجلة دراسات حوض النيل العدد الثالث المجلد الثاني أغسطس ٢٠٠١ ص ٦-٧.

(٢) محمد سمير احمد، معارك المياه فى الشرق الأوسط دار المستقبل للعرب القاهرة ١٩٩١م ص ٢٦.

(٣) علاء الحديدي السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل دار المستقبل العربي القاهرة ص ١٢٣.

(٤) منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٤، عبدالمجيد ٢٠٠١.

(٥) د. محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٦٧ من ٤١٤ - ٤١٥.

(٦) أميل لودفيغ، النيل حياته نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.

(٧) محرم كمال، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م ص ٩.

(٨) مرشد محاربة الختان، ١٩٧٠، الخفاض للمرأة ١٩٨١.

(٩) لندا أ. اوسارنزن، ورقة عمل حول التدابير الفاعلة لوقف ختان الإناث من أجل ضمان أمومة آمنة، قدمت فى الندوة الإقليمية للتدابير الفاعلة لوقف الختان، قاعة الصداقة الخرطوم، ٢٦-٢٨ أغسطس ٢٠٠٣م.

المراجع

١- أميل لودفيغ، النيل حياة نهر، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة المصرية العاملة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.

٢- محرم كمال، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٧م.

٣- محمد عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، أكتوبر ١٩٦٧م.

٤- محمد نبيل جامع وآخرون، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية، الجزء الأول - التقرير الرئيسي ١٩٨٧م.

٥- عبدالله الخريجي، علم الاجتماع العائلي مع دراسة للأسرة فى الإسلام، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٦- محمد سمير أحمد، معارك المياه فى الشرق الأوسط، دار المستقبل للعرب، القاهرة ١٩٩١م.

٧- علاء الحريري، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل فى دار المستقبل العربي القاهرة.

٨- معهد دراسات المرأة والنوع، دليل محاربة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى لتدريب الكادر الصحي والتعليمي للشباب والقيادات الدينية، أغسطس ٢٠٠٣م.

٩- منظمة الصحة العالمية، عبدالمجيد، ١٩٩٤، ٢٠٠١.

١٠- مرشد محاربة الختان، ١٩٧٠، الخفاض للمرأة، ١٩٨١م.

١١- مجلة دراسات حول النيل، العدد الثالث، المجلد الثاني، أغسطس ٢٠٠٣م.

١٢- الانترنت : موقع النيلين.

١٣- فرديناند ومارتين، اريتريا فى أفريقيا الإيطالية، انطباعات وذكريات، دار المسيرة بيروت، ١٩٧٦م.